رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ٢٢ / ٣ / ٢٠٢٥
تاريخ قبول البحث ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٥
تاريخ النشر ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٥

الحَرب الروسِية – الأوكِرانية وتَأثِيرها في مُستقبل أمن الطاقَة الأورُوبي

The Russian-Ukrainian war and its impact on the future of European energy security

أ.م.د. رندا طلال حسن
Asst. Prof. Dr. Randa Talal Hassan

أ.م.د. شيماء تركان صالح
Asst. Prof. Dr. Shaimaa Turkan Saleh

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية
University of Nahrain / College of Political Science

randa@nahrainuniv.edu.iq
dr.shaymaa@nahrainuniv.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals
https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

تمثل الطاقة المحرك الأساسي للتصنيع في القارة الأوروبية، وقد ارتبطت برفاه الناس وبتطور الصناعة والتنمية المستدامة، وصارت تمس مسارات الحَياة الاقتِصادية والاجتِماعية كافة، لذا فإن الطاقة اليوم ولاسيما منذ اندلاع الحَرب الروسِية في أوكِرانيا، أخذت تمثل لدُول الاتِحاد الأورُوبي أحَد أهِم التَحدِيات التي يَجب مُواجهتها، وستبقى على قِمة أجندة الاتِحاد الأورُوبي للسنَوات الآتية، لذا فإن هذا البَحث يهدف إلى مُعالجة الإشِكالية التي مَفادها إلى أي مدى أثَرت الحَرب الروسِية – الأوكِرانية في مُستقبل أمن الطاقة الأوروبي، وذلك عِبر إثِبات الفَرضية التي مؤداها إن الحَرب الروسِية – الأوكِرانية قد أثَرت على الواقع العالمِي عُموماً وعلى أورُوبا خصوصاً، إذ أن عالم اليَوم يَعمل بنَسق مُترابط جداً، فروسِيا وأوكِرانيا هما مصدَري الطاقَة الأكِبر عالمياً، وقد عَكست هذه الحَرب آثاراً سِلبية على الاتِحاد الأورُوبي، بانِخفاض كمِية وارِدات الطاقَة الروسِية إلى أورُوبا وارتِفاع أسعارِها، فضلاً عن ارتِفاع وارِدات أورُوبا من الغاز المُسال. لذا تستند استراتِيجية الاتِحاد الأورُوبي بِدَرجة أساسِية على تنوِيع مصَادر استِيراد الغاز بدلاً من الاعتِماد المُفرط على مصدر واحد، وعلى تطوِير وتأسِيس البنِية التحتِية القادِرة على استِقبال شُحنات إضِافية مِن الغاز المُسال والطبِيعي، وكذلك تنوِيع مَصادر استِهلاك الطاقَة، إذ تُحاول الُدول الأورُوبية رَفع مُستوى إنتاج الطاقَات المتضجددة..

الكلمات المفتاحية: "روسيا"، "أوكرانيا"،"الأزمة"، "الحرب"،"أمن الطاقة الأوروبي"

Abstract

Energy represents the primary driver of industrialization in the European continent. It has been linked to people's well-being, industrial development, and sustainable development, and has come to affect all aspects of economic and social life. Therefore, energy today, especially since the outbreak of the Russian-Ukrainian war, represents one of the most important challenges that must be faced in the European Union, and it will remain at the top of the EU's agenda for the coming years. This research aims to address the problem of the extent to which the Russian-Ukrainian war has affected the future of European energy security, by proving the hypothesis that the Russian-Ukrainian war has affected the global reality in general and Europe in particular, as the world today operates in a highly interconnected system. Russia and Ukraine are the largest energy exporters in the world, and this war has had negative effects on the European Union countries, represented by a decrease in Russian energy imports to Europe, and an increase in their prices, in addition to an increase in the European Union's imports of liquefied gas. Therefore, the European Union's strategy is primarily based on diversifying gas import sources rather than over-relying on a single source, developing and establishing infrastructure capable of receiving additional shipments of liquefied and natural gas, and diversifying energy consumption sources, as European countries seek to increase renewable energy production.

Keywords: "Russia", "Ukraine", "crisis", "war", "European energy security".

المقدمة

يعدّ الاتِحاد الأورُوبي من بين القوى العالمية التي وَصلت إلى درجات متقدمة جِداً مِن التَطور الاقتِصادي والصِناعي، وبالتالي فإن الأمِن الطاقَوي يُشكل هاجِساً يُهدد قاعَدَتها الصِناعية، ولاسيما وأنها تَعتمد بدَرجة كبِيرة على هذا العِنصر الحَيوي ولاسيما النَفِط والغاز الطبيعي بِشكل مُستمر نتِيجة للاستِهلاك العالي لها. لذا تنبع أهمية البَحث من كَون الطاقَة تعدّ مِحوراً مَركزياً للأمِن الأورُوبي، إذ يعدّ ضَمان أمِن إمدادات مَوارد الطاقَة من المُحددات الاستراتِيجية للسِياسة الخارِجية لدى دُول هذا التكتل التي يَغُلب عليها طابع اللعبَة الصِفرية في بيئة تَشهد تَنافساً وصِراعاً حَول ضَمان استراتِيجية تَوصيل المَوارد الطاقَوية، ومنه غَدت الضَرورة لقراءة سِلوك الفاعل الأورُوبي إزاء القَضايا الأمنِية – الطاقَوية في ظل التَطورات الحاصِلة (المتمثلة بالحَرب الروسِية– الأوكِرانية) على مُستوى البِيئة الإقلِيمية، فضلاً عن الآفاق المستقبلية لسلوك هذا الفاعِل اتجاه الأمِن الطاقَوي لدُوله.

أهداف البحث: يسعى البحث للتعرف على الأهداف الآتية:

– التَعَرف على مَسارات الحَرب الروسِية – الأوكِرانية وتَطوراتِها المِيدانِية.
– التَعرف على تَداعِيات الحَرب الروسِية – الأوكِرانية على واقع أمِن الطاقَة الأورُوبي.
– التَعرف على مُستقبل أمِن الطاقَة الأورُوبي في ظِل استِمرار الحَرب الروسِية – الأوكِرانية.

إشكالية البحث: يَسعى البَحث للإجابَة على السؤال المَركزي لإشكالِيته، والذي مفادَه إلى أي مَدى أثَرت الحَرب الروسِية – الأوكِرانية في أمِن الطاقَة في أورُوبا. وهذا السؤال كان قد تَفرع إلى عدة تساؤلات فرعية، أبرزها الآتي:

- ماهي مسارات الحَرب الروسِية – الأوكِرانية وما هي تَطوراتِها المِيدانية؟.
- ما هي تَداعيات الحَرب الروسِية – الأوكِرانية على واقِع أمِن الطاقَة الأورُوبي؟.
- ما هو مُستقبل أمِن الطاقَة الأورُوبي في ظِل استِمرار الحَرب الروسِية – الأوكِرانية؟.

فرضية البحث: يُحاول البَحث إثبات الفَرضية التي مؤداها إن الحَرب الروسِية – الأوكِرانية قد أثَرت على الواقع العالمي عموماً وعلى أورُوبا خصوصاً، إذ أن عالم اليَوم يَعمل بِنسق مُترابط جداً، فروسِيا وأوكِرانيا هما مَصدري الطاقَة الأكبر عالمياً، وقد عَكست هذه الحَرب آثاراً سِلبية على دُول الاتَحاد الأورُوبي، تَمثلت بانخِفاض وارِدات الطاقَة من روسِيا الاتِحادية وارتِفاع أسعارها فضلاً عن زيادة وارِدات أورُوبا من الغاز المُسال وتباطؤ النِمو الاقتِصادي لدُول الاتِحاد الأورُوبي. وعليه، فإن تناول موضوع هذا البَحث سيتم وفقاً للمطالب الآتية:

المطلب الأول: مَسارات الحَرب الروسِية – الأوكِرانية وتَطوراتِها المِيدانِية

تدخلت روسِيا الاتِحادية في ٢٤ شباط ٢٠٢٢م عسِكَرياً داخِل الأراضِي الأوكِرانِية، وصَفته حِينها بـ(العَملية العَسكرِية المَحدودَة)، لكِنها تَوسعت لاحقاً وصارت حَرباً على نِطاق واسِع بينها مِن جانب، وأوكِرانيا المَدعومة مِن الغَرب، ولاسيما الولايَات المتَحدة وحِلف شَمال الأطلسي مِن جانِب آخر. وهذه الحَرب التي مازالت مُستمرة والمُتوقع لها أن تَطول، لها أبعَاد جِيوبولِيتِيكية وتارِيخية، كما أن لها دَوافِعها الاستراتِيجية.

فمنذ أن قامَت روسِيا الاتِحادية بِضم شُبه جَزيرة القِرم في العام ٢٠١٤م، تَسارعت مُعدلات التَعاون العَسكرِي والأمِني بينَ الولايَات المتَحدة الأمريكية وأوكِرانيا، إذ تُشير بَعض التَقدِيرات إلى حُصول أوكِرانيا خِلال الفَترة مِن العام ٢٠١٤م إلى العام ٢٠٢١م على نَحو (٥.٦) مِليارات دُولار من الولايَات المتَحدة الأمرِيكية، شَملت أسلِحة ومُعدات تَدريب للجَيش ودَعم عَمليات مُكافحة التَهديدات السِيبرانية، فَضلاً عن الدَعم الاستِخباراتي لمُواجهة التَهديدات الروسِية عِبر (مُبادرة المُساعدة الأمنِية الأوكِرانية)[١]، كما شاركَت أوكِرانيا في مُناورات عَسكرية مع الولايَات المتَحدة الأمرِيكية وسَمحت بِنشر صَواريخ أمرِيكية على أراضِيها، واستَقبلت آلاف الجُنود الأمرِيكان، وأقَر الحِلف الاطَلسي حُزمة من المُساعدات الشامِلة لتَعزيز الاستراتِيجية الدِفاعية والأمنِية في أوكِرانيا. وخلال شَهر شِباط ٢٠٢٢م، قَدمت كل من كَندا واستُونيا وليتَوانيا أسَلحة لأوكِرانيا، بما في ذلك أنَظمة الصَواريخ المُضادة للطائِرات وأنَظمة الصَواريخ المُضادة للدَبابات[٢]. كل هذا في اطار مساعي أوكِرانيا لاستِعادة المنَاطق التي سيّطر عليها الانفصالِيّين المواليّن لروسَيا الاتَحادية في شُبه جَزيرة القِرم.

ومع تَصاعد حِدة ووتِيرة الأزمة، قَدمت روسِيا الاتِحادية في شهر كانون الأول ٢٠٢١م إلى الولايَات المتَحدة الأمرِيكية وحُلفائها الأورُوبيين مُبادرة اطلقَ عليها (الضَمانات الأمنِية الروسِية) والتي تَعدّ الأساس الحاكِم لموقِف روسِيا الاتِحادية في الأزمة، كما أنها تَعدّ السَبب الرئيسي في تَحركها العَسكري للسِيطرة على أجزاء من أوكِرانيا. وقد نَشرت وزارة الخارجِية الروسِية مَسودة المُقترحات الروسِية الخاصَة بالضَمانات الأمنِية، التي تم إرسالِها إلى الإدارة الأمرِيكية والتي نصت على ضَرورة التِزام الطرفان بالآتي[٣]:

١. تَعهد الطرفان بِعدم المُشاركة، بَشكل مُنفرد أو ضِمن تَحالفات عَسكرية أو مُنظمات دُولية، في أي إجِراءات تَضر بأمِن أحَدهما الآخر وتُقوض المَصالح الأمنِية الجَذرِية لبعضهما البعض، مَع ضَرورة أن تَلتزم المُنظمات أو التَحالفات العَسكرِية الدولية التي لديهما العَضوِية فيها بالمَبادئ المَطروحة في مِيثاق الأُمم المَتحدة، وعَدم اسِتعمَال أراضِي دُول أُخرى للتَحضير أو لتنفِيذ هَجوم عَسكرِي على أحدهما الآخر أو اتخاذ أي إجِراءات أخرى تَخص المَصالح الأمنِية الجَذرِية لبعضهما البعض.
٢. تتعهد الولايَات المُتَحدة الأمرِيكية بمنع امتِداد الحلف الأطلسي شرقاً وعَدم انضِمام دُولاً أُخرى من الجمهورِيات السابقة للاتحاد السوفيتي إلى الحِلف، بالإضَافة إلى عَدم انِشاء قَواعد عَسكرية فِي الجُمهوريات السُوفيتية غَير المُنتمية للحِلف، واستِعمال البُنى التَحتية فيها لمُمارسة أي أنشطةَ عَسكرية وعَدم تَطوير التَعاون العَسكرِي الثنائي معها.
٣. التِزام الطَرفان بِعدم نَشر قِوات وأسَلحة، لاسيما ضِمن اطَار مُنظمات دُولية وتَحالفات عَسكرِية، في المَناطِق التِي يرى فِيها الجانب الآخر تَهدِيداً لأمنه، ما عدا الانتشار في داخل أراضي الدولتين.
٤. امتِناع الطَرفان عن تسّيير تحِليقات وقاذِفات ثَقيلة مُخصصة لنَقل أسَلحة نَووية وغير نَووية وعَن نَشر سُفن حَربية سَطحية مِن أي نَوع فِي المَناطق خارِج مَجالهما الجوي ومياههما الإقليمية والتِي من شأن هذه الطائرات والسُفن ضَرب أهداف فِي أراضِي الطَرف الآخر، ومنع مُمارسة أنَشطة عَسكرِية خَطِيرة فِي عُرض البحَر والمَجال الجوّي فوقَه، بما يَشمل تَحديد أدنى مَسافة للتَقارب بيّن السُفن والطائِرات الحَربية لهما.

٥. تَعهد الطَرفان بِعدم نَشر صَواريخ مُتوسطة وقَصيرة المَدى خارج حِدودهما، إذ أن من شَأن هذه الصَواريخ ضَرب أهداف فِي أراضِي الطرف الآخر، وعَدم نَشر أسلِحة نَووية خارج حِدودهما، ويَسري ذلك على ما سَبق وأن نَشراه من هذه الأسلِحة فِي الخارج، مع إزالة كافة البنى التَحتية الخاصة بِنشر أسلِحة نَووية خارج حِدودهما، والامتِناع عن تَدريب كوادر عَسكرِية ومَدنِية من دُول أخرى لا تَملك ترسانة نَووية على استعِمال هذه الأسلِحة وعِن إجراء تَدريبات ومُناورات تُحاكي مَشاهد شنّ ضَربات نَووية.

ونَتيجة لعَدم استِجابة الولايَات المتَحدة الأمرِيكية لهذه المَطالب (الضَمانات الأمنِية)، إذ لم تتلقى الإدارة الروسِية أي رد أمرِيكي رسمِي مكتُوب بِخصوصها، تصاعدت حِدة الأزمة، عندما بدأت روسِيا الاتِحادية في التلوِيح باستعِمال الأدَاة العَسكرِية عِبر تَنفيذ مُناورات عَسكرية مع بيلاروسيا أشَرفَ عليها الرئيس (فلاديمير بوتين) شخصياً، في ١٩ شباط ٢٠٢٢م، كما أجرت القوات الروسِية تَدريبات عَسكرية على الحِدود الأوكِرانية، ثم تم الإعِلان بالاعِتراف رسمياً بجمهوريتي (لوغانسك) و (دونيتسك) المعروفة باسم (إقليم دونباس) الانفصاليتين، في ٢٢ شباط ٢٠٢٢م. وفي الساعة (٣.٤٠) من صباح يوم ٢٤ شباط ٢٠٢٢ أعلن الرئيس (بوتين) تدخل القوات الروسِية لمُساعدة الانفِصاليين في تلك المنطِقة، فجرى الإعلان عن العَملية العَسكرية الروسِية (المَحدودة) باسم (الدفاع عن دونباس)، وذلك عِبر غَزو عَسكري شامِل للأراضِي الأوكِرانية بدعوى إن ذلك جاءَ بناءً على دَعوة مُوجهة من هاتِين الجمهورِيتان الانفصالِيتان للنظام الروسِي للدِفاع عنهما، في مواجهة ما أسِماه بـ(حَرب الإبادة التي يَنشئها النازّيون الُجدد في أوكِرانيا) ضِد الأقلِيات مِن أصِل روسِي في الجمهوريتين[٤].

ومنذ الرابِع والعشرِين مِن شَهر شِباط ٢٠٢٢م، مرت الحَرب الروسِية – الأوكِرانية بِمراحل عِدة، تَميزت كلٌ منها بِتطورات عَسكرِية وجِيوسِياسية مُهمة، ومِن المُتوقع إن الحَرب قد تَطول أكثر لتَمتد إلى مراحِل أخرى، لكن يُمكن تَناول أبرز التَطورات المِيدانِية لهذه الحِرب عِبر مَجموعة مِن المَراحل وهِي على النحو الآتي:

١. المَرحلة الأولى، والتي تَبدأ من بِداية الاجتِياح الروسِي للحِدود الأوكِرانية في ٢٤ شباط ٢٠٢٢م حتى أواخر آذار ٢٠٢٢م، واتَسمت بِتكثيف روسِيا الاتِحادية هَجماتها على كييّف ومُدن الشِمال الأوكِراني فِي مقاطعة خاركيف، مُستهدفة احِتلال العاصِمة وتَغيير نَظام حكم الرئيس (فولوديمير زيلينسكي) الموالي للغَرب، والحؤول دون التِحاق أوكِرانيا بِحلف الناتو، لما يَتضمنه ذلك من تهديد (حيوي) للأمن القومي الروسِي. بيدَ إن تَعثر العَمليات العَسكرِية الروسِية حَول كيّيف، بسبب المُشكلات اللوجستِية والمُقاومة الأوكِرانية مَدعومة بِمُساعدات أمنِية غربِية وأمريكِية هائِلة، أدى إلى تَغيير الكرملِين لاستراتِيجيته العَسكرية، الأمر الذي أفضى إلى دخول الصراع في مرحلته الثانية[٥].

٢. المَرحلة الثانية، التي بدأت في أواخر آذار ٢٠٢٢م إلى أواخر آب ٢٠٢٢م. ففي هذه المَرحلة بَرزت أهم مَعالم الاستراتِيجية العَسكرِية الروسِية المُعدّلة. فالقيادة الروسِية أخَذت في التركيز على استِكمال السَيطرة على إقليم دونباس شرقي أوكِرانيا، بمقاطعتيه (لوهانسك ودونيتسك) وتأمِين ممّر أرضِي فِي جَنوب أوكرانِيا يَربط الإقلِيم بِشبه جَزيرة القِرم. وقد حَققت روسِيا نَجاحاً كبِيراً فِي هذه المَرحلة، تَمثل في السِيطرة الكامِلة على مقاطعة (لوهانسك) في أواخر تَموز ٢٠٢٢م، والتَقدم العَملياتي في مقاطعة (دونيتسك) مُسيطرة على نحو (٨٠%) من مَساحتها، واحِتلال

أجَزاء واسعة من الجنوب الأوكِراني بما في ذلك مدينة (ماريوبول) الساحلِية ذات الأهمية الاستراتِيجية البالِغة، وفرِض حِصار بحَري على السَواحل الأوكِرانية على البحَر الأسود وبحَر آزوف. ومن ثم، شَرعت روسِيا الاتِحادية في اتخاذ تَدابير عَملية لإجراء استفتاء شعبِي في إقليم دونباس وأجزاء من جنوب أوكِرانيا، بغرض ضمها إلى روسِيا. واتسم سلوك القوات الأوكِرانية في هذه المرحلة برد فعل، ومحاولة تعطيل التقدم الروسِي في مقاطعتي (خيرسون وزابوروجيا) الجنوبيتين، مع اتخاذ الاستِعدادات اللازمة لشن هجوم مضاد[٦].

٣. المَرحلة الثالثة، والتي بَدأت في أوائل أيلول ٢٠٢٢م حتى أواخر أيار ٢٠٢٣م، مع بِدء الهِجوم الأوكِراني المُضاد ضد القِوات الروسِية في الشِمال والجَنوب، وإن ركزّ على الجبهة الشَمالية (مقاطعة خاركيف)، وقد نَجحت القِوات الأوكِرانية نَجاحاً كبيراً، إذ استَعادت أراضي كبِيرة في مقاطعة (خاركيف)، بما في ذلك مدينة (خاركيف) في غضون أيام. وفي الجَنوب، تمكّنت القِوات الأوكِرانية من استِعادة مدينة خيرسون غرب نهر دنيبرو، وهي العاصمة الإقليمية الأوكِرانية الوحيدة التي استَولت عليها روسِيا الاتِحادية في المَرحلة الثانية من الحَرب، وبَلغت مَساحة الأراضِي التي استَعادتها القِوات الأوكِرانية نحو (١٠) آلاف كيلومتر مربع. وبالمقابل، اضطّرت القِوات الروسِية إلى الانسِحاب إلى خطوط خَلفية أكثر تأميناً، فانسحبت على عجل عبر نهر دنيبرو، واتَسم سِلوكها إجمالاً بالطابع الدفاعي[٧]. وهكذا، اقتصر القتال في هذه المَرحلة على جبهتي الشَرق والجَنوب، بعد أن صارت الجبهة الشَمالية فِي يد القِوات الأوكِرانية، ولكن ما لبث القِتال أن تحول إلى حالة من الجمود والاستنزاف على طول خطوط المواجهة.

٤.المرّحلة الرابعة، وتَبدأ في أوائل حزيران ٢٠٢٣ حتى بداية عام ٢٠٢٤م، إذ شنت أوكِرانيا هجُوماً مُضاداً (آخر) ركز على مقاطعتي (دونيتسك وزابوروجيا) اللتين تمثل (المَمر البري) إلى شبه جَزيرة القِرم. وكان الهَدف من الهُجوم تَحرير مَناطق واسعة من الأراضِي المُحتلة والوصول إلى ساحل بحَر آزوف غرب (ماريوبول)، وتقسيم القِوات الروسِية في جَنوب أوكِرانيا إلى قسمين عن طريق قَطع اتصالها البري الوحيد، ومن ثم تَغيير مسار الحَرب، بيد إن القِوات الأوكِرانية واجهت مُقاومة شديدة من الدفاعات الروسِية الحَصينة، وتَكبدت خَسائر فادحة نَتيجة التَفوق الجوي وحقول الألغام. والواقع إن الهِجوم الأوكِراني المضُاد لم يُحقق أهدافه، حيث استوّلت القِوات الأوكِرانية على عدد قليل من القرى (١٤ قرية في المقاطعتين المذكورتين) وتوقف من دون تأمين أي مكاسب إقليمية كبرى، وإن كَثفت هَجماتها على الجسور المؤدية إلى شبه جَزيرة القِرم والسفن الروسِية في البحَر الأسود، وشنّت هَجمات بالمسَّيرات داخل الأراضِي الروسِية، بما في ذلك موسكو نفسها، وكانت إقالة القيادات العَسكرِية الأوكِرانية، ولاسيما وزير الدِفاع ورئيس الأركان، دَليلاً على فَشل الهجوم الأوكِراني، وعادت حالة الاستنزاف والجمود لتهيمن على الوضع العَسكرِي[٨].

٥. المَرحلة الخامسة، مِن بداية عام ٢٠٢٤م حتى أوائل آب ٢٠٢٤م، وتَمثلت في أخذ القِوات الروسِية زِمام المبادرة، وكثَفت عَملياتها الهُجومية على طول محور لوهانسك – خاركيف بخاصة، ومقاطعة دونيتسك، الأمر الذي جَعل الصِراع يَتحول لمصلحة روسِيا الاتِحادية في مُعظم مَسارح الحَرب، باستثناء الجبهة الجَنوبية، ولاسيما مقاطعة خيرسون. واتَسمت القُدرات العَسكرِية الروسِية خلال هذه المَرحلة بالاستدامة النسبية: فواصلت هَجماتها

الصاروخية وبالمسَيّرات لإرباك الدِفاعات الجوية الأوكِرانية. وتمكّنت القِوات الروسِية من تَحقيق مَكاسب تَكتيكية على محور خاركيف – لوهانسك ومقاطعة دونيتسك، كان أكبرها من الناحية الرمزية هو السيطرة على مدينة (أفدييفكا) القريبة من مدينة دونيتسك معقل أنصار روسِيا الاتِحادية، قبل أيام من حلول الذكرى السنوية الثانية لاندلاع الحَرب. وعلى الرغم من تواصل العَملِيات الهجومِية للقِوات الروسِية وتقدمها، فإنها لم تُحقق مَكاسب عملياتية، تؤثر في قطاعات كبِيرة من خط المواجهة، أو إجراء مناورة ميكانيكية سريعة عبر مساحات واسعة مِن الأراضِي، ولكنها أجبرت أوكِرانيا على تخصيص قوات وعتاد لأغراض الدفاع[٩].

٦. المَرحلة السادسة، مِن أوائل آب ٢٠٢٤م حتى ١٧ تشرين الثاني ٢٠٢٤م: ففي السادس مِن آب ٢٠٢٤م، شنت القِوات الأوكِرانية هجُوماً برِياً مُفاجئاً فِي مقاطعة كورسك الروسية، لتَخفيف الضَغط الروسِي على الجَبهة الشَرقية، وكان هذا أول هُجوم مِن نوعه تَشهده الأراضِي الروسِية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في العام ١٩٤٥م. وتَطور الهجُوم الأوكِراني لاحقاً حتى باتت أوكِرانيا تُسيطر على ألف كيلومتر مربع داخل روسِيا الاتحادية، تضم (١٠٠) تجمع سكاني. وحاولت أوكِرانيا الصمود على الجبهتين، عِبر تَطوير وتَكثيف صِناعاتها الدِفاعية، وزِيادة مصادر التَمويل العَسكرِي، وتَوظيف توغلها في كورسك، والحصول على الدَعم من شركائها، لاستعادة أراضِيها، التي تسيطر روسِيا الاتِحادية على حوالي (٢٧%) منها، وضمان أكبر دعم محتمل من إدارة الرئيس (جو بايدن) قبل الانتخابات الأمريكية، حيث قام الرئيس الأوكِراني بزيارة الولايَات المتَحدة الأمرِيكية في أيلول ٢٠٢٤م لمناقشة ما يعرف بـ(خطة النصر) مع المسؤولين الأمريكيين، كما قام بجولة خارجية شَملت كلاً من: المملكة المتَحدة وفَرنسا وألمانِيا وإيطالِيا وكرواتِيا، لاستعراض تفاصيل هذه الخطة، التي تتضمن جملة من البنود الرامية لإنهاء الحرب بحلول العام ٢٠٢٥م، وهي: دعوة أوكرانيا الفورية إلى حلف الناتو، وتعزيز أمن أوكرانيا عِبر الضَمانات التي تَسمح باستِعمال الأسلِحة بعيدة المدى للضَربات العَسكرِية داخل روسِيا الاتِحادية، والعَمليات الدِفاعية الجَوية المُشتركة مع الدُول المجاورة، ونَشر اصول الردع غير النووي في أوكِرانيا، وإبرام اتفاقية ما بعد الحَرب للإدارة المشتركة للموارد الحيوية لأوكِرانيا، واستبدال بعض الوحَدات العَسكرِية الأمرِيكِية في أورُوبا بقِوات أوكِرانية بعد انتهاء الحَرب[١٠].

وعلى الرغم من فَشل هُجوم السادس من آب فِي تَحقيق الهدف منه، إلا أنه أسهمَ فِي إعادة صِياغة مُعادلة الحَرب التي أضحت قائمة على مبدأ (الأرض مقابل الأرض)، علاوة على مواصلة طرفِي الحَرب القتال لإيجاد المزِيد من الفُرص السياسية استناداً إلى حجم المكاسب المِيدانِية مع اقتراب الانتخابات الرئاسية الأمرِيكِية، بالتزامن مع تراجع الاهتِمام الدُولي بدعم أوكِرانيا نسبياً، بسبب تصاعد حجم التحدِيات التي تشهدها القِوى الأورُوبية، واستمرار الحَرب فِي غزة وتنامي بؤر الاشتعال في الشرق الأوسط. على الطرف الآخر كانت القِوات الروسِية تواصل تقدمها على جبهة دونيتسك بشرق أوكِرانيا، وكورسك بهدف طرد القوات الأوكِرانية من أراضيها، مهددة بإدخال تعديلات محتملة على العقيدة الروسِية النووية، بجانب زيادة عدد القِوات الروسِية بنحو (١٨٠) ألف جندي، ليصل عدد قوات الجيش إلى حوالي (١.٥) مليون جندي، لتعويض الخسائر البشرية، دون الإعلان عن التعبئة العامة، فضلاً عن الاعتماد على الدول الصديقة وفي مقدمتهم كوريا الشمالية[١١].

٧. المَرحلة السابعة، منذ ١٧ تشرين الثاني ٢٠٢٤م، ففي هذه المرَحلة استجاب الرئيس الأمريكي (جو بايدن) لطلب الرئيس الأوكراني (زيلنسكي) باستِعمال الصَواريخ الأمرِيكِية طويلة المدى (أتاكمز) ضد روسِيا الاتِحادية، اعِتماداً على تقارير تُشير إلى دخول قُوات عَسكرِية من كوريا الشَمالية إلى ساحة المعركة في كورسك الروسية، فأقدم الرئيس الأوكِراني على استِعمال هذه الصَواريخ يوم ١٩ تشرين الثاني ٢٠٢٤م مستهدفاً مُستودع ذخيرة بالقرب من بريانسك، في جَنوب روسِيا الاتِحادية على بعد نحو (١٠٠) ميل من الحدود، بحسب ما أعلنته وزارة الدفاع الروسِية[١٢].

وعلى الرغم مما حققته روسِيا الاتِحادية من تَقدم عَسكري على الأرض، إذ أنها سيطرت على مَساحات كبِيرة مِن الأراضِي في أوكِرانيا، إلا أن القِوات الأوكِرانية لازالت مستمرة في الدفاع عن بلادها، وتسعى لإلحاق الخسائر بالقِوات الروسِية، وبالتالي فإن المعركة العَسكرِية لم تُحسم بعد. وتُشير بعض التقديرات إلى أن هذه الحَرب تَحولت إلى ما يشبه بـ(حَرب استنزاف)، إذ تحاول روسِيا الاتِحادية الحفاظ على مكتسباتها والضغط على أورُوبا بورقة إمدادات الطاقَة، في حين تحاول الدول الغربية استنزاف روسِيا الاتِحادية عَسكرِياً مِن خلال استمرارهم في الدَعم العَسكرِي لأوكِرانيا، ولاسيما الأنظمة الصاروخية عالية الدِقة، فضلاً عن محاولة تكبِيد روسِيا الاتِحادية أضراراً اقتِصادية من خلال فرض العقوبات الاقتِصادية المشدّدة وغير المسبوقة عليها، ومحاولة حشد أكبر عدد ممكن من الدُول المُوالية للغرب لحثها على المشاركة في هذه العقوبات[١٣].

المطلب الثاني: تَداعِيات الحَرب الروسِية –الأوكِرانية على واقع أمِن الطاقَة الأورُوبي

لقد اعتمدت الدُول الأورُوبية تاريخياً وبنسبة كبيرة على استيراد مصادر الطاقَة الأحفورية المتمثلة بالنفِط والغاز الطبِيعي من روسِيا الاتِحادية. إذ تعود هذه العِلاقة الوطِيدة في مجال الطاقة إلى سبعِينات القِرن العشرِين، فقد تم الاتِفاق بين مجموعة من الدُول الأورُوبية (النمسا، وألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا) والاتحاد السوفيتي على ما عُرف بـ(اتفاق التعويضات، Compensation Agreements)، إذ ظهرت رغبة لدى الاتحاد السوفيتي فِي التوجه نحو بناء علاقات مَع دُول أورُوبا الغربِية فِي تلك المَرحلة لحاجَته إلى رأس المال والتكنولوجيا الغربِية مِن مُعدات وتَجهيزات مُختلفة، خاصة فِي حَقل الطاقَة، لتَطوير استخراج الطاقَة فِي منطقة سيبيريا. وبموجب اتفاق التعويضات هذا، تقوم دُول أورُوبا الغَربية بالتمويل وإرسال التكنولوجيا المتطورة للاتحاد السوفيتي، مقابل تزويد الاتحاد السوفيتي تلك الدول بالطاقَة. وقد كانت النمسا قد وقعت أول اتفاق مع الاتحاد السوفيتي في هذا المجال عام ١٩٦٨م، ومن ثم قامت كل من إيطاليا وفرنسا وألمانيا الغربية بتوقيع اتفاق مماثل. وبموجب هذا الاتفاق تم تزويد أوروبا الغربية بـ(١١.٥) مليون متر مُكعب مَن الغاز الطبَيعي عام ١٩٧٦م، وارتفع ليصل في عام ١٩٨٥م إلى (٣٤) مليون مَتر مُكعب. واستمرت العلاقات في مجال الطاقَة حتى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، إذ صارت روسِيا الاتِحادية خليفته، شرِيكاً استراتِيجياً لمنظومة دُول الاتِحاد الأورُوبي في مجال الطاقَة[١٤].

وبالنظر إلى الإحصائيات المتعلقة بواردات الطاقَة الروسِية للاتِحاد الأورُوبي، يلاحظ ارتفاع نسبتها في السنوات العشر الأخيرة، إذ مثلت ما نسبته (٢٩.٤٧%) في عام ٢٠١٢م. ولازالت دُول الاتِحاد الأورُوبي تَعتمد

على الموارد الطاقَوية الروسية بِنسب مُعتبرة ومتَفاوتة. ففي سنة ٢٠٢٢م صارت هذه الدُول تعتَمد على (٢٥%) من النفط من روسِيا و (٤٠%) من الغاز الطبِيعي، و(٥٠%) مِن الفحم، وهذا على الرغم مِن تَعهداتها بِتَقليص تَبعيتها للطاقَة الروسية، إذ يَعدّ ذلك أحد نقاط الضعف لديها، كما أن استعِمال/تَوظيف روسِيا الاتِحادية لمواردها الطاقَوية كوسائل ضغط جعل من الصعوبة التوقف الكلي عن شراء النفِط والغاز. ووفقاً لتقرير (نيويورك تايمز) فإن ألمانيا ضاعَفت من حصة وارداتها من الغاز الروسِي مِن (٣٥%) إلى (٥٥%) بعد ضم روسِيا لجَزيرة القِرم سنة ٢٠١٤م، في حين تَعتمد الدُول الأورُوبية الأخرى مثل المجر وفنلندا وبلغاريا على النفِط الروسِي بنسبة (٧٥%) من نفطها، وتوظف روسِيا الاتِحادية الغاز الطبِيعي في سياستها تجاه الدُول الأعضاء في حلف الناتو، إذ قطعت الغاز على كل مِن بولندا وبلغاريا كما يحتمل أن تَقوم بنفس الأمر مع فنلندا التي تَسعى للانضمام إلى الحلف الاطلسي[١٥].

لقد زادت أورُوبا اعتِمادها على الغاز الطبِيعي الروسِي بسبب أطماعها في أسعاره التنافسية. ومِن المتوقع أن يَصل إجمالي الطاقَة التي تَعتمد عليها دُول الاتِحاد الأورُوبي مِن روسِيا الاتِحادية إلى (٧٠%) في العام ٢٠٣٠م، إذ تَعدّ ألمانيا في مقدمة الدول التي تَعتمد على الغاز الروسِي وبنسبة (٣٦%)، أما الدُول الأورُوبية الأخرى فإنها لا تقل كثيراً عن ألمانيا في اعِتمادها على الطاقَة الروسِية، وذلك من خلال سيطرة روسِيا الاتِحادية على ما يقرب مِن (١٥٤) ألف كيلومتر مِن أنابيب الغاز فِي القارة الأورُوبية[١٦]، إذ تستند دُول هذه القارة على مجموعة من خطوط الأنابيب القادمة من روسِيا الاتِحادية. ووصلت نسبة الاستيراد الأورُوبي عِبر خطوط الأنابيب الروسِية مِن إجمالي الاحتياجات السنوية في العام ٢٠٢١م إلى حوالي (٥٦%) أي بقيمة (٢٩٦) مِليار مَتر مُكعب. أما فيما يتعلق بواردات الغاز المُسال، الذي يشكل مصدراً مهماً للاستهلاك في دُول الاتِحاد الأورُوبي، فقد وصلت الطاقَة الإنتاجية الفائقة لمحطات الغاز الأورُوبية مجتمعة (٢٣٧) مِليار مَتر مُكعب سنوياً (هذا الرقم يتضمن إنتاج المملكة المتحدة وتركيا) وهو ما يكفي لتغطية ما يقرب مِن (٤٠%) مِن الطلب على الغاز سنوياً. ويُلاحظ إن الروس كانوا الأكثر تَصديراً للغاز المُسال لدول الاتِحاد الأورُوبي، كما هو الحال عِبر خطوط الأنابيب فِي العام ٢٠٢١م[١٧].

وبالنظر إلى أن دُول الاتِحاد الأورُوبي تَعدّ أكبر مستهلك للطاقَة الروسِية، فمِن البديهي أنها تكون فِي تَبعية طاقَوية لها. وهكذا يتبين إن المعادلة الطاقَوية فِي الاستراتِيجِية الأورُوبية لضمان أمن إمداداتها من الطاقَة تحتكم بمدى استقرار العلاقات السياسية والاقتصادية بين طرفي المعادلة (روسِيا كأكبر موّرد للغاز والاتِحاد الأورُوبي كأكبر مستَهلك له) لضمان استدامة تواصل الإمدادات الطاقَوية نحو أراضِي الاتِحاد وبأسعار مُستقرة، فأي خلل ناتج عن الاستقرار بين طرفي المعادلة الطاقَوية يؤدي لا محالة إلى تذبذب في تواصل التموين الأمر الذي ينعكس سلباً على الاستراتِيجِية الطاقَوية مِن طرف هذا النظام الإقليمي ككيان موحد[١٨]. علماً أن تَبعية دُول الاتِحاد الأورُوبي لروسِيا الاتِحادية في مجال الطاقَة تختلف من دولة أورُوبية إلى أخرى، ويمكن أن تصنف إلى المجموعات الثلاثة الآتية[١٩]:

- المجموعة الأولى، التي تضم دول تعاني من تبعية هشة نحو إمدادات الطاقة الروسية، وتشمل كل من (إسبانيا، والسويد، وبرِيطانيا، وهولَندا، والبرتغال، وبلجِيكا، وإيرلندا) وتستورد أقل من (٥%) من الغاز الروسي.
- المجموعة الثانِية، التي تضم دول تعاني من تبعية متوسطة نحو إمدادات الطاقة الروسية، وتشمل كلٌ من (فرنَسا، وإيطاليا، وألمانيا).
- المجموعة الثالثة، التي تضم دول تعاني من فرط التبعية نحو إمدادات الطاقة الروسية، وتشمل كلٌ من (النَمسا، وجمهورية التِشيك، واليونان، والمجر، وبولونيا، ورومانيا، وسلوفينيا، وفنلندا، وليتوانيا، وسلفاكيا).

غير أن المُعضلة الأساسية تكمُن في مناطق العبور وإشكالية العلاقة بين روسِيا الاتِحادية وهذه الدول أبرزها أوكِرانيا، إذ يمر عِبرها (٨٠%) من أنابيب الطاقَة الروسِية المتجه نحو أورُوبا، وبالمقابل تَحصل أوكِرانيا على كميات كافية من الطاقَة للاستهلاك المحلي، فضلاً عن عوائد مالية مهمة من تعريفات العبور، إذ تمتلك أوكِرانيا أكَبر منظُومة أنابِيب لنَقل الغاز، وتتألف من (٣٥) ألف كيلومتر من أنابِيب الَغاز وأكثر من (١٢٠) محطة ضخ و(١٣) مستودع للغاز تحتَ الأرضِ. ويتبين من ذلك إن أوكِرانيا تمثل أهمية جِيوسياسية لكل من روسِيا الاتِحادية والاتِحاد الأورُوبي كونها الطريق الرئيس لإمدادات الغاز الروسِي إلى أورُوبا[٢٠].

وهكذا، فإن الحرب الروّسية الأوكَرانية تُمثل مَسرحاً لجيوسِياسية الإمداد بالطاقة لأورُوبا، فروسيا الاتحادية المتعامل الأول في مجال الطاقة، أما أوكرانيا فهي دولة العبور حيث تنقل عبرها نصف صادرات روسيا الاتحادية من الطاقَة إلى أورّوبا، كما أن الحرب في أوكِرانيا حدثت بشكل متسارع أربك دِول الاتِحاد الأورّوبي التي لم تتخذ أي تدابير استباقية فعالة لمواجهة أزمات الطاقة التي يحتمل أن تنجم عن هذه الحرب. وعليه، فقد تمثلت أبرز التداعيات نتيجة الحرب الروسِية – الأوكَرانية على واقع الأمِن الطاقَوي الأورّوبي بما يلي:

أولاً: انخفاض واردات الطاقة الروسية إلى أوروبا، إذ أن قِطاع الطاقة في أوروبا أخذ يواجه ضغوطاً في تَواصل التموين الطاقَوي من روسِيا الاتِحادية، الأمر الذي أدى إلى حِدوث اختلال تَوازن الطاقَة الأورّوبي، خاصة مع ارتِفاع الطَلب وانخِفاض العَرض، وما صاحب ذلك من ارتِفاع في اسِعَار الطِاقَة الاستِهَلاكية، إذ عانى سّوق الطِاقَة الأورّوبي من صدمة كبيرة في المعروض سنة ٢٠٢٢م جراء التخفيضات الحادة لامدادات الغاز الروسية إلى الاتحاد الأوروبي[٢١] بسبب الحرب. فبعد إن كانت نسبة اعتماد اوروبا على الغاز الروسي (٥٤%) من مجموعة الواردات في الربع الثاني من عام ٢٠٢١م، انخفضت هذه النسبة بشكل كبير، إذ ارتفعت نسبة الاستيراد عبر الخطوط القادمة من النرويج التي صارت أكبر مصدر للغاز عبر خِطوط الأنابِيّب في الاتِحاد الأورّوبي بحصة قدرها (٤٧.٧%) أي ما يعادل (٢٠.٦ مِليار متر مكعب)، وصارت الجَزائر ثاني أكبر مَصدر بحصة تصدير قدرها (١٩.٦%) أي ما يعادل (٨.٥ مِليار مَتر مُكعب)، تليها المملكة المتحدة (١٣.٨%) أي ما يعادل(٦ مِليارات متر مُكعب)، ثم روسِيا (١٢.٤) أي ما يعادل (٥ مِليارات مَتر مُكعب)، وأذربيجان (٦.٥%) أي ما يعادل (٢.٨ مِليار مَتر مُكعب). ويعود سبب الانخفاض في وارِدات الطاقَة الروسِية نحو أوروبا لثلاثة عوامل رئيسية[٢٢]:

١. توقف عمل خط أنابيب (نورد ستريم ١) بعد تعرضه للتفجير وتوقفه عن الإمداد.

٢. توقف ضخ الغاز عبر خط (يامال) الذي يعبر الأراضي البولندية والتي أوقفت عبور الغاز من أراضيها.
٣. ارتفاع أسعار الغاز بشكل كبير مما دفع النرويج لرفع القدرة على الإنتاج.

ثانياً: ارتفاع أسعار الطاقة، إذ أدت الحَرب الروسِية – الأوكِرانية إلى ارتفاع كبير في أسواق الطاقة بسبب تفاقم التوترات على الحِدود الروسِية الأوكِرانية، وبسبب خفض روسيا الاتحادية لإمداداتها من الطاقَة قبل اندلاع العملية العسكرية، والتي قوبلت بعقوبات اقتصادية مكثفة استهدفت معظم القطاعات الروسية. فعلى الرغم من إشكالية جدوى العقوبات الموجهة لقطاع الطاقة الروسي، والتي أحدثت نتائج عكسية حيث مع تقليص حصص الإمداد، ومع نشوب الحرب أثر ذلك على أسعار المواد الطاقوية التي شهدت ارتفاعاً مهماً وهو ما دعم مستوى إرادات روسيا الاتحادية، بالمقابل يتوقع الخبراء استمرار أسعار الطاقة (من النفط والغاز) في الارتفاع بسبب استمرار الحرب، نظراً لرغبة المستهلكين في أوروبا لزيادة حصة الاستيراد[٢٣].

إن الحرب في أوكرانيا أثرت بشكل كبير على الاستراتيجية الطاقوية الأوروبية خاصة باعتبار أوكرانيا نقطة ارتكاز جيوسِياسية لضمان أمن توريد الطاقة من روسيا الاتحادية، فجدير بالذكر إن هذه الأخيرة على إدراك تام بضرورة تبني الأزدواجية في مسارات الإمداد من خلال الاعتماد على الخط الجديد (نورد ستريم ٢)[٢٤] الذي دخل حيز الخدمة منذ أيلول ٢٠٢١م والسيطرة على معابر الإمدادات التقليدية العابرة على الأراضي الأوكرانية خاصة في ظل التخوف الروسي من إمكانية انِضمام أوكِرانيا للاتِحاد الأورٌوبي ومنه لحلف الناتو. فبِسبب العَمليات العَسكرية الروسِية على أوكِرانيا أبدت دول الاتِحاد الأورُوبي قلقها، خاصة مع اتضاح الغاية منها وهي خنق الاقتصاد الأوكِراني مع تكريس تام للتبعية الطاقوية الغازية نحو الاتِحاد الأورُوبي عبر مشروع السَيل الشِمالي، حيث أثرت هذه العمليات العسكرية على ارتفاع فاتورة الطاقة الاستهلاكية داخل الوحدات السياسية التابعة للاتِحاد الأورُوبي، فأدى هذا إلى صدمة تضخمية متتالية خاصة مع الانتعاش الاقتصادي غداة أزمة كوفيد – ١٩ المستجد والتي أدت إلى ركود اقتصادي عالمي، وكانت دول الاتِحاد الأورُوبي أكثر الدول تأثراً بانعكاساته على صعيد أمنها الاقتصادي[٢٥].

ثالثاً: ارتفاع واردات أوروبا من الغاز المسال، يتمثل ذلك في تغير المعادلة حيث ارتفع إجمالي واردات أوروبا من الغاز المسال بنسبة (١٠%) مقارنة بقبل الحرب على أساس سنوي بغية تعويض انقطاع الغاز الروسي المستورد عبر الأنابيب، وبَرَزت الولايَات المُتحدة الأمرِيكية كأكبر مورد للغاز المُسال إلى الاتِحاد الأورُوبي بحصة (٤٥%) أي ما يعادل (١٧ مِليار مَتر مُكعب) تليها روسِيا (١٨%) وهو ما يعادل(٥.٨ مِليار مَتر مُكعب)، ثم قطر (١٣%) ما يعادل(٤.٩ مِليار مَتر مُكعب). ووفقاً للشبكة الأورُوبية لمشغلي أنظمة النقل للغاز (ENTSO-G)، صار الاتِحاد الأورُوبي منذ الحرب الروسِية على أوكِرانيا أكبَر مُستورد لِلغاز المُسال في العالم، ففي الربع الثاني من عام ٢٠٢٣م استورَدت أورُوبا (٢٢%) من وارِدات الغَاز الطَبِيعي المسال عالمياً، متقدمة على الصين بنسبة (١٨%) واليابان بنسبة (١٤.٩%) وسجلت فَرنسا أكبر مستوَرد للغاز المسال في الاتِحاد الأورُوبي وتليها إسبانيا وهولندا[٢٦].

وهكذا يتبين إن اعتِماد دُول الاتِحاد الأورُوبي على الغاز الروسِي المُسال والطبيعي كان مرتفعاً جداً في فترة ما قبل الحَرب الروسِية على أوكِرانيا، وكانت درجة احتكار روسيا مرتفعة الخطورة، في حين انخفضت بشكل ملحوظ بدءً من عام ٢٠٢٣م، بعدما أقرت أوروبا سياسات واستراتيجيات. فقد ارتفعت وارِدات الغاز المُسال غير الروسِية، وارتفعت معها وارِدات خطوط الأنَابيب الأخرى غير الروسِية، إذن نحن أمام انِخفاض في درجة اعِتماد الدُول الأورُوبية وليس إنهاء الاعِتماد على الغاز الروسِي بشكل كامل، ونستنتج أيضاً أنه على المدى المتوسط، من غير المتوقع أن تنهِي العديد من دُول أورُوبا اعتِمادها على الغاز القادم من روسِيا، كما نستنتج أيضاً بروز الولايَات المتحِدة الأمَريكية كمورِد استراتِيجي على المدى الطَويل للسُوق الأورُوبية.

رابعاً: تباطؤ النمو الاقتِصادي لدُول الاتِحاد الأورُوبي، فنظراً للعملِيات العَسكرية التي تشنها روسِيا ضد أوكِرانيا قام الغرب بقيادة كلٌ من الوِلايات المتَحدة الأمرِيكية والاتِحاد الأورُوبي بفرض عقوبات اقتصادية عليها، ومن بينها تجميد الأصول المالية الروسية المودعة على مستوى بنوك دول الاتحاد الأوروبي، حيث أدى هذا إلى قيام روسيا الاتحادية بمواجهة هذه العقوبات تجنباً لأي سيناريو من شأنه أن يضعف الاقتصاد الروسي، وذلك استثماراً في التبعية الغازية الأورُوبية شبه المطلقة لروسيا الاتحادية وهذا من خلال وقف على دول الاتِحاد الأورُوبي عملية بيع الغاز بالعملة الروسية – الروبل – أو توقيف صادراتها نحوها ما يؤدي هذا إلى زيادة تدهور الإمدادات الغازية على مستوى النظام الإقليمي الأورُوبي مما يكون له تأثير جانبي على السِلم الاجتِماعي داخل الوحدات السياسية للاتحاد الأورُوبي الذي مرده تباطؤ النمو الاقتصادي لدول الاتحاد المتلازم مع انخفاض قيمة اليورو مقابل الدولار الأمريكي المصاحب لزيادة فاتورة الطاقة الموجهة للاستهلاك الروتيني، وهذا يجعل حلقة الاكتفاء الذاتي الطاقوي واستقرار الجبهة الاجتماعية على المحك[٢٧].

المطلب الثالث: مُستقبل أمِن الطاقَة الأورُوبي في ظل الحَرب الروسِية – الأوكِرانية

انطلاقاً من إنه لا يمكن تصور أن ينتهي بشكل كامل وتام اعتماد الدُول الأورُوبية على مصادر الطاقَة الروسِية، كما أنه لا يمكن توقع أن تنتهي الحرب الروسية الأوكرانية على المدى القصير بتَسوية سلمِية بين روسِيا الاتِحادية من جهة وأوكِرانيا المدعومة من الغرب من جهة أخرى، لاسيما بعد أن تحولت إلى حَرب استِنزاف للقوة الروسِية، لكن حتى وأن انتهت هذه الحرب فإن التنويع الطاقوي وتنويع الموردين سيكونان الاستراتيجية المثلى بالنسبة لأمن الطاقة الأوروبي، وذلك بالاستناد إلى ما تشهده البيئة الأمنية الطاقوية للاتحاد الأورُوبي منذ مطلع العام ٢٠٢٢م، من ديناميكية متسارعة الوتيرة من ناحية الأحداث، يَغُلب عليها طابع التوتر والتذبذب في ضمان استقرار الإمداد بالطاقة نحو الوحدات السياسية للكتلة الأوروبية، الأمر الذي يبرز قوة البعد الجيوسياسي الطاقوي في حقل العلاقات الدولية، إذ أن محرك التفاعلات السياسية الأمنية بين الدول، لاسيما وإن العالم يعرف تباين في توزيع الموارد الطاقوية.

ومع ضعف امتلاك الاتحاد الأوروبي لمصادر طاقوية ذاتية احتلت مسألة تأمينها الصدارة ضمن أولويات التخطيط القومي الأوروبي في رسم سياسته الأمنية الطاقوية لضمان تدفق آمن ومستدام نحو وحداته، الأمر الذي

يجعلها تشترك في تحديات ورهانات كبيرة لاسيما إن الحرب في أوكرانيا تمثل تهديداً صريحاً على استمرارية تدفق الطاقة الروسية نحوها، فكان الدافع قوياً لتبني استراتيجيات مشتركة بقصد مُواجهة التطورات الجِيوسِياسية الحاصلة علىّ المستوى الإقلِيمي الأورُوبي والتي من شأنها أن تعرقل الإمداد الطاقوي. وقد ارتكزت هذه الاستراتيجيات بتكيفها حسب طبيعة الأهداف من قريبة أو متوسطة إلى بعيدة المدى، انطلاقاً من البِيئة الداخِلية نحو البيئة الخَارجِية والتِي تصب مجملها فيّ سياسات التنويع الطاقوي وتنويع الموردين. وتبرز هذه الاستراتيجيات الطاقوية المتبناة من جانب الاتحاد الأوروبي لضمان توصيل آمن ومستدام للطاقة نحوه.

أولاً: استراتِيجية تحقيق أمن الطاقَة الأورُوبي من البيئة الداخلية:

لقد تضمنت استراتِيجية تحقيق أمن الطاقَة الأورُوبي من البيئة الداخلية، العمل على[٢٨]:

- تبنى الاتحاد الأوروبي خطاباً موجهاً للجماهير مركزاً على ضرورة الاستغلال العقلاني للطاقة مع تكريس مبدأ التضامن الأوروبي لمجابهة التأثيرات المضادة علىّ اقتِصاديات الدُول الأعضاء فيّ هذا التكّتل الموحد.
- خفض الطلب لتهيئة الظروف اللازمة للتخلص التدريجي وبشكل أسرع وكامل من واردات الطاقة الروسية مع تبني خطة التخزين والادخار قبل الشتاء لتعزيز مرونة الاتحاد الأوروبي والحفاظ على أدائه الوظيفي.
- تبني قادة الاتِحاد الأورُوبي نهج متكامل وخِطة مُنسقة لمعالجة أزمة توقف إمدادات الطاقة الروسية من خلال التزام الوحدات السياسية للكتلة الأوروبية بالاستغلال العقلاني للمخزونات الطاقوية الحالية، مع تثمين الجهود لانتقال طاقوي سَلس للوصُول إلى سياسة الطاقة الموحدة على مُستَوى الاتحاد.

ثانياً: استراتيجية تحقيق أمن الطاقة الأوروبي عبر تطوير البنية التحتية لاستيراد الغاز

في اطار استمرار الدول الأوروبية بتخفيض اعتِمادها على مَصادر الطاقَة الروسِية، يأتي تطوير البنية التحتية لاستيراد الغاز في هذه الدول، إذ بدأت بولندا بتوسيع قدرة محطة إعادة التسييل (سونيوجسي)، وعملت إيطاليا على تطوير محطة تسييل عائمة، وتطور اليونان وحدة جديدة للتخزين وإعادة التسييل في ميناء (ألكساندروبوليس)، وأسست هولندا محطة (إيمس) للتسييل القادرة على توفير إجمالي (٨) مِليارات مَتر مُكعب من الغاز سنوياً لشبكة الغاز الطبيعي الوطنية، كما يمكنها أيضاً ضخ الغاز إلى الدول المجاورة مثل التشيك. ألمانيا وهي واحدة من أكبر مستوردي الغاز في العالم، إذ تستورد تقريباً معظم استهلاكها من الخارج، تشهد في الوقِت الحالِي تطوراً كبيراً في البنية التحتية لتسييل الغاز، فقد أعلن المُستشار الألّماني (أولاف شُولتز، Olaf Scholz) إن ألمانيا تبني (٣) محطات برية لتسييل الغاز، الأولى قرب مدينة (Brunsbuttel)، وتبلغ سعة إعادة تسييل الغاز بين (٨–١٠) مليارات متر مكعب سنوياً، والثانية محطة الغاز الطبيعي المسال (Wihelmshaven GmbH)، والمشروع الثالث في (Hanseatic Energy Hub Stade) وتحتاج المحطات البرية الثلاث إلى وقت لإكتمال عملية التأسيس، وقد تستغرق بين (٢–٣) سنوات. كما استأجرت ألمانيا خمس وحدات تسييل عائمة تعمل منذ بداية العام ٢٠٢٣م، ووصلت الطاقة الاستيعابية السنوية لتسييل الغاز في ألمانيا تقريباً (٢٥) مليار متر مكعب، أي ما يساوي نصف الكمية المستوردة من روسيا الاتحادية. ووصل إجمالي الطاقة الاستيعابية للمحطات الأوروبية المؤسسة حديثاً إلىّ

حَوالي (٥٠) مِليار مَتر مُكعب، وسيكون لهذه المَحطات دور محوري في تقلِيل الاعتماد على الغاز الروسي، وتحقيق سياسة تنويع الواردات[٢٩].

وإلى جانب تأسيس محطات تسييل الغاز، عمِلت الدُول الأورُوبية على تنفِيذ عدد من المَشاريع المُرتبطة بِخطوط الأنابيب الداخلية، فقد تم الانتهاء من إنشاء خط ربط بين اليونان وبلغاريا، والذي يتصل بشبكة نقل الغاز في اليونان وخط الأنابيب عبر البحر الأدرياتيكي (TAP). وفي ٢٦ آب من العام ٢٠٢٣م، تم افتتاح خط ربط الغاز بين بولندا وسلوفاكيا، ويمثل اكتماله حجر الزاوية في مَمّر البُنية التَحتية للغاز بين الِشمال والجَنوب، بين بَحر البلطِيق والبحر الادرياتيكيّ وبحَر إيجه وشرق البحر المتوسط والبحر الأسود، ويبلغ طول خط الأنابيب هذا حوالي (١٦٥) كيلومتر. كما افتتحت بولندا خط أنابيب يعّد طريقاً رئيسياً لنقل الغاز من النرويج عبر الدنمارك إلى بولندا والدول المجاورة، ويتيح الخط استيراد ما يصل إلى (١٠) مِليارات مَتر مُكعب من الغاز سنَوياً من النرِويج إلىَ بولندا والدنمارك[٣٠]. وتعزز هذه المشاريع تنويع إمدادات الغاز المسال القادم من خارج القارة إلى وسط أوروبا ودول البلطيق وشرقها وجنوبها.

واتجهت الدول الأوروبية لتشجيع إقامة مشاريع أنابيب جديدة لنقل الطاقة من شمال أفريقيا، مثل ليبيا والجزائر، وحتى من نيجيريا، عبر شبكة خطوط أنابيب جديدة لعل أهمها مشروع (ميد) غاز من الجزائر إلى إسبانيا لنقل مقدار (٨) مِليار مَتر مُكعب من الغِاز الطبِيعي نحو أورُوبا، ومشروع (جالسي) لنقل الغاز نحو إيطاليا وفرنسا، وكذلك مشروع الأنبوب العابر للصحراء لنقل إمدادات الطاقة من نيجيريا عبر النيجر والجزائر نحو أوروبا أيضاً، وهو ما يساهم في تقليص حصة روسيا في أسواق الطاقة بجنوب أوروبا[٣١].

ثالثاً: استراتِيجية تحقِيق أمَن الطاقَة الأورُوبي عبِر التنوِيع الطاقوي

تمحور الإدراك الطاقَوي الأورُوبي في ضرورة إعادة النظر فيّ تَشغِيل المحطات النووية لمجابهة الحرب الاقتصادية لاسيما وإن لهذه الطاقة الخضراء صفر انبعاثات، كما أن نسبة الأمان فيها عالية. وفي هذا الإطار، تتجه دول الاتِحاد الأورُوبي إلىّ تنوِيع مَصادر الطاقَة كالاعتماد على الطاقَة الشمسِية الحَرارية والشمسِية الكهرُوضوئية والطاقَة المائِية وطاقَة الرِياح والطاقَة الحَرارية الأرضِية، والتقلِيل من الاعِتماد على الغاز الروسِي، ولاسيما مع تفجر الأزمات في كل من جورجِيا وأوكِرانيا، فقد ازدادت مخاوف دول الاتحاد من احتمال توقف إمدادات الطاقة، فضلاً عن الاضطرابات القائمة فيّ دُول شِمال أفرِيقيا وخاصَة لِيبيا التي تعد مصدراً مهماً للطاقة لعدد من دول الاتحاد الأوروبي وعلى رأسها إيطاليا، وكذلك الاضطرابات في المشرق العربي التي تهدد خطوط الطاقة وطُرق وصُولها إلى أورُوبا. كل هذه المخاوف والهواجس دفعت صانع القرار في الاتحاد الأوروبي إلى إعداد استراتيجية جديدة تهدف إلى إقامة اتحاد أوروبي للطاقة يعمل على مواجهة التبعية وضمان الإمدادات والاستدامة وتوفير القدرة التنافسية في مجال الطاقة للمؤسسات الأورُوبية. ووصف (مارَوس سِيفكوفيتش، Maros Sefcovic) نائِب رئِيس المُفوضية الأورُوبية لشؤون الطاقة الاستراتيجية بأنها (مشروع أوروبي طموح في مجال الطاقة، وهو المشروع الذي سيدمج أسواق الطاقة في الدول الـ(٢٧) الأعضاء ضمن اتحاد طاقة واحد، الأمر الذي

يمنح المستثمرين القدرة على التنبؤ بما يحتاجون إليه بشدة لايجاد فرص العمل والنمو). وأضاف (إن التحديات السياسية خلال الشهور الأخيرة أظهرت الأهمية الحيوية لتنويع مَصادر الطاقَة وإمداداتها وطرق نقلها من أجل ضمان إمدادات مستقرة وآمنة ومرنة)[٣٢].

وفي سِياق تَنويع مَصادر الطاقَة في دُول الاتِحاد الأورُوبي ظهر مشروع من منظمة غير ربحية تسمى (Desertec Foundation)، وهي تهدف من خلال مشاريعها العديدة إلى الاعتماد على الطاقة الشمسية بديلاً صديقاً للبيئة بدلاً من النفط والغاز، وتَخفيف الاعِتماد على الطاقَة الروسِية، مِن خِلال شبكة من الخَلايا الشَمسية في كل من شِمال أفرِيقيا ومنطقة الشرق الأوسَط. ويَطمح الخُبراء وفق هذا المشروع إلى أن يزود تلك الدول بالطاقة اللازمة لتولِيد الطاقَة الكَهربائية. وكَذلك سد ما نسبته (١٥%) من احتياجات دُول الاتِحاد الأورُوبي إلى الطاقَة بحلول عام ٢٠٥٠م. فالصحاري في تلك الدول تعدّ مكان نموذجي لاستِثمار الطاقَة الشَمسية فيّ توليد الكهرباء[٣٣].

وفي إطار التنويع الطاقوي أيضاً، فقد ادرجت وِكالة الطاقَة الدولِية استغلال الفحم كحل قصير المدى لاستبدال الغَاز فيّ تولِيد الكَهرباء، وقَررت بعض دُول الاتِحاد الأورُوبي مثل: النمسا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليونان، وهولندا وبولندا تشغيل المحطات القائمة التي تعمل بالفحم، لزيادة إنتاجها مع إعادة فتح المحطات التي كانت مغلقة سابقاً مع أخذها بالحسبان التَغيرات المَناخية. وتعتبر هذه المبادرات السِياسية ضرورية لضمان أمن الطاقة على المدى القصير، على الرغم من أنها لا تتماشى مع أجندة المناخ الدولية وتأتي هذه التوجهات من أجل استبدال الغاز الروسي بمصادر أخرى، لكن من الصعب الإقرار بذلك بسب الخصائص البيئية للغاز عكس الفحم[٣٤].

رابعاً: استراتيجية تحقيق الأمن الطاقوي الأوروبي من البيئة الخارجية

تحاول دول الاتحاد الأوروبي البحث عن الإمدادات البديلة للتعويض عن خفض الإمدادات الروسية بسبب الحرب في أوكرانيا، والتي تتوزع على النحو الآتي[٣٥]:

- الخيار الأول، الشرق الأوسط، حيث صارت خامات الشرق الأوسط هي الرابح الأكبر من خفض الإمدادات الطاقوية الروسية نحو أوروبا، ومع بدء اتجاه الخام الروسي شرقاً، باتت خامات الخليج العربي بحاجة إلى إيجاد طريق آخر، إذ تسارع أوروبا لاستبدال خط الأنابيب الروسي بإمدادات الشحن من قطر خاصة وإنها تعدّ من الدول غير المسيسة حسب الأوروبيون. ومن المتوقع ارتفاع أسعار البيع الرسمية لخامات الشرق الأوسط المتجهة إلى أوروبا، كما يتوقع أن يشهد خام البصرة المتوسط والثقيل طلباً قوياً في أوروبا نتيجة تشابهه في الخصائص مع خام الأورال الروسي.
- الخيار الثاني، أفريقيا، حيث لفتت القارة الأفريقية اهتمام المصافي الأوروبية، فتحتل الجزائر المركز الثالث بعد روسيا الاتحادية وقطر ضمن أهم الدول المصدرة للغاز نحو الاتحاد الأوروبي حيث تلبي ما يقارب الـ(١٢.٦%) من متطلبات الاتحاد من الغاز، وبالتالي صارت الجزائر الوجهة الأولى للأوروبيين للبحث عن بدائل طاقوية خارج

نطاق روسيا الاتحادية خاصة وإن الجزائر تعتبر مورداً موثوقاً. وفي نيسان ٢٠٢٢م ارتفعت واردات الخام لأوروبا من غرب أفريقيا بنسبة (١٧%)، وخلال شهر أيار ٢٠٢٢ بلغت الصادرات من أفريقيا إلى أوروبا نحو (٦٦٠) ألف بَرميل يَومياً مِن النِفط، كان أغلبها من نيجِيريا والكامِيرون وانجولا.

- الخيار الثالث، بحر الشمال، إذ غيّر بعض المصافي الأوروبية بوصلته إلى بحر الشمال، وعلى الرغم من إن خام (فورتيس) ببحر الشمال لا يقارن بخام الأورال الروسي، فقد زاد الإقبال عليه من مصافي التكرير المحلية في الآونة الأخيرة.
- الخيار الرابع، دول آسيا الوسطى، إذ تُحاول دُول مَنظومة الاتِحاد الأورُوبي تَنويع مَصادر الطاقَة مِن خِلال بِناء عِلاقات اسِتراتيجية فيّ مَجال الطاقَة مَع دُول آسيا الوسِطى، والتي كانِت سابقاً جزءاً مِن مَنظومة الاتِحاد السُوفيتي، ولاسيما (كازاخستان، وتركمانستان، وأذربيجان) التِي تَحتوي احتِياطات كَبيرة مِن النِفط والغَاز. وفي المقابل تحاول تلك الدول أن تؤدي دوراً حيوياً في لعبة الطاقة العالمية، فهي تتَموضع فيّ موقِع جِيواستراِتيجي بيّن آسيا وأورُوبا، بيّن بحَرين (بحَر القَوقاز والبحَر الأسَود)، إذ يوجَد خَط نابُوكو الذّي تَم تشيّيده ليَكون قادِراً علىّ إيصِال الغَاز مِن تركُمانستان مِن دون المُرور بالأراضِي الروسِية، فهو يُقلل مِن الاعِتماد على الطاقَة الروسِية ويحرم روسِيا الاتِحَادية من ميزة نقل الطاقة عبر أراضيها.
- الخيار الخامس، إذ هناك التحول الكبير في توقيع اتفاق الإطار مع إيران بشأن ملفها النووي، الأمر الذي يدفع الشَركات الأورُوبية للاسِتثمار في الطاقَة الإيرانِية ضمن استراتيجية الاتِحاد الأورُوبي لتنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على الغاز الروسي. إن اقتراب إيران من الغرب يعني تنافساً مع روسيا الاتحادية وهي انزياح جيوسياسي في آسيا الوسطى. ويقرّ المسؤولون الأوروبيون بأن تكون إيران بديلاً يجهز الغاز لأوروبا في المستقبل، وذلك في إطار جهدهم المبذول مؤخراً للتقليل من الاعتماد على الواردات الروسية. وقد صرح نائب وزير النفط الإيراني (علي مجيدي) في وسائل الإعلام الإيرانية الرسمية بأن الغاز الطبيعي الإيراني هو المنافس الوحيد لروسيا في أوروبا، وتابع قائلاً بأنه يمكن للدول الأوروبية استيراد الغاز الإيراني من خلال ثلاث طرق منفصلة : تركيا، والعراق أو خط أنابيب يمر عبر أرمينيا وجورجيا، ومن ثم تحت البحر الأسود.

والجدير بالملاحظة، إن جميع هذه المحاولات التِي تَقوم بها الدُول الأورّوبية في الوقت الحاضر، فِي اطَار تخفِيض اعتِمادها على مَصادر الطاقة الروسِية، لا تنفي حقيقة واقعة بل تؤكد بأن روسِيا تبقى بالنسبة للاتِحاد الأورُوبي شريكاً مهماً في قِطاع الطاقَة. فجميع الدول الأعضاء في هذا الاتِحاد تَعتمد بِشكل كبِير على موارد الخام الروسِية المُهمة وستبقى مستفيدة منها لأعوام طويلة قادمة. لكن الأسئلة التي تطرح بقوة فِي الوقِت الحاضِر تتمَحور حَول الطريقة التي ستتَبعها بعض دول الاتحاد الأوروبي، وخصوصاً تلك التي كانت في السابق جزءً من الفلك السوفيتي ومازالت اليوم خاضعة للتأثير الاقتصادي الروسي لـ(تحرير) نفسها من الاعتماد الكلي على روسيا وخصوصاً دول البلطيق وبولندا وفنلندا التي تعتمد بنسبة (١٠٠%) على الغاز الروسي، أو فيما إذا كانت الخطط الروسية ستساهم بتحقيق هذا الهدف.

الخاتمة

على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي يعاني من تراكمية أزماته الطاقوية منذ بداية حَظر دول الخَلِيج العَرَبي للنِفط سنة ١٩٧٣م إلى اندلاع الحرب الروسِية – الأوكِرانية، فإنه لم يستطع احتواء الهشاشة الطاقوية المؤدية للتبعية المطلقة للموردين خاصة من روسِيا الاتِحادية، الأمر الذي أدى إلى تكريس المعضلة الأمنية الطاقَوية الأورُوبية والتي باتت تشكل تهديداً على استراتيجية الوحدة الأوروبية خاصة وإن الوحدات السياسية المنطوية تحت لواء الاتحاد الأوروبي متباينة اقتصادياً وسياسياً بل وحتى أمنياً الأمر الذي يَبعث هذا تساؤلاً حولَ مُستقبل الاتِحاد الأوروبي والذي يعتبر أحد أبرز أقطاب النظام العالمي بريادة الوِلايات المتَحدة الأمِريكية.

وعلى الرغم أيضاً من تبني الاتِحاد الأورُوبي لمجموعة من الآليات والخطط الوطنية الهادفة لتحقيق الأمِن الطاقَوي الأورُوبي ولاسيما إن البيئة الإقليمية تشهد لااستقرار نتيجة للعمليات العسكرية الروسِية على أوكِرانيا والتي بدورها أثرت على إمدادات الطاقة نحو دول الاتِحاد الأورُوبي إلا أن هذا لم يؤدي إلى حل إشكالية المُعضلة الطاقَوية الأورُوبية بشكل كامل، بل تم إدارتها وفق المعطيات والمتغيرات الديناميكية الحاصلة على مستوى بنية النظام الدولي والإقليمي بشكل متلازم.

الهوامش

---

(١) عصام عبد الشافي، ورقة تحليلية: الحرب الروسية – الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، مركز الجزيرة للدراسات، ٣ أيار ٢٠٢٢، pdf، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٧/١٨، على الموقع: http://studies.algazeera.net

(٢) خليل عزيمة، مسارات الحرب الروسية على أوكرانيا، أبعاد للدراسات الاستراتيجية، تموز ٢٠٢٢، ص٥، pdf، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٥/١٥، على الرابط: https//dimensionscenter.net

(٣) عزيز جبر شيال ومصطفى جعفر سفيح، أثر المتغيرات الإقليمية والدولية في الحرب الروسية – الأوكرانية ٢٠٢٢، المجلة السياسية والدولية، العدد ٥٧، ص١٢، pdf، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/١١/٢٢، على الرابط: https://ipj.uomustansiriyah.edu.iq

(٤) عصام عبد الشافي، مصدر سبق ذكره.

(٥) عائشة إبراهيم الحوسني وأيمن الدسوقي، ورقة بحثية: آفاق الحرب الروسية – الجورجية في عامها الثالث، الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٧/١٨، على الموقع: https://apa-inter.com

(٦) عائشة إبراهيم الحوسني وأيمن الدسوقي، مصدر سبق ذكره.

(٧) عائشة إبراهيم الحوسني وأيمن الدسوقي، مصدر سبق ذكره.

(٨) عائشة إبراهيم الحوسني وأيمن الدسوقي، مصدر سبق ذكره.

(٩) يوسف كامل خطاب، تطور الحرب الروسية – الأوكرانية في ظل تحديث العقيدة النووية الروسية، مركز الخليج للأبحاث، pdf، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٥/١٥، على الرابط: https//grc.net

(١٠) يوسف كامل خطاب، مصدر سبق ذكره.

(١١) يوسف كامل خطاب، مصدر سبق ذكره.

(١٢) والجدير بالذكر ان الرئيس الروسي (بوتين) كان قد لوح في نهاية شهر أيلول ٢٠٢٤م بأن ثمة تعديلات تجريها إدارته على العقيدة النووية للاتحاد الروسي، سوف توسع نطاق حالات استعمال السلاح النووي، ليكون من ضمنها استهداف الأراضي الروسية بصواريخ تقليدية من قبل دولة مدعومة بتحالف مع قوة نووية، بما يعني إن استهداف الأراضي الروسية بصواريخ باليستية أمريكية قادمة من أوكرانيا سوف يفسر بأنه هجوم مشترك بين أوكرانيا والولايات المتحدة الأمريكية على روسيا، مما يبرر اللجوء لخيار الرد النووي، وحينها قال المتحدث باسم الكرملين إن هذه التعديلات قد جرى صياغتها وسوف تدخل الإطار الرسمي عند الضرورة. ينظر: المصدر نفسه.

(١٣) حسام إبراهيم، اللعبة الكبرى... الفاعلون الأساسيون في مسار الحَرب الأوكِرانية، في أحمد عاطف (تحرير)، الحَرب الروسِية – الأوكِرانية: عودة الصراعات الكبرى بين القوى الدولية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢٣، ص٥١.

(١٤) أحمد قاسم حسين، العلاقات الأوروبية – الروسية في مجال الطاقَة: ضغوط التعاون وصراع المصالح، مجلة سياسات عربية، العدد ٢٣، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ص٦٠–٦١.

(١٥) عبد السلام سايغي وسميرة ناصري، الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الأمن الطاقوي الأوروبي، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، السنة التاسعة، المجلد ٩، العدد ٢، ٢٠٢٤، pdf، ص٢٩٨–٢٩٩، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٥/٢٣، على الموقع: https://asjp.cerist.dz.

(١٦) غفران عبد الكريم توفيق، الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على أمن الطاقة الروسي – الأوروبي، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، السنة الخامسة، العدد ٢٠، ص٣٨٠–٣٨١.

(١٧) وهنا لا بد من التفريق بين الغاز الطبيعي والمسال. فالغاز الطبيعي يتم استيراده حصراً عبر خطوط الأنابيب من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك ليتم توزيعه بشكل مباشر على شبكات التوزيع الداخلية. والاستيراد عبر خطوط الأنابيب له ميزات استراتيجية بالنسبة للمنتج والمستهلك، حيث تكون هناك قدرة على ضخ كميات كبيرة من الغاز بشكل مستمر وتكلفة منخفضة. أما الغاز المسال، فيحتاج إلى بناء محطات تسييل على سواحل الدول المستهلكة والمنتجة، حيث يتم تصديره بعد عملية ضغطه (تسييله) وشحنه عبر سفن خاصة، ومن ثم يتم إعادة تسييله من جديد في محطات تسييل في مناطق الاستهلاك والتي تكون متمركزة على الساحل أو ضمن سفن عائمة. وعملية استيراد الغاز المسال تحتاج إلى تمويل كبير وإلى وقت أطول لإيصال شحنات الغاز، وكمية الغاز المصدرة تكون أقل مقارنة بالنقل عبر خطوط الأنابيب. ينظر: حسن الشاغل، تحوّل سياسات الطاقة لِدول الاتِحاد الأوروُبي وتداعياته على مستقبل أمن الطاقة الروسي (دراسة)، مركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية ، أيار/ مايو ٢٠٢٤، ص٦–٧، pdf، تاريخ الدخول: ٢٠٢٥/٥/١٠، على الرابط: https//www.dimensionscenter.net

(١٨) بلال ضياء الدين قراب وهادية يحياوي، رِهانات الأمن الطاقوي الأوروبي في ظل الأزمَة الأوكرانيَة، المجّلة الجزائرية للأمن الإنساني، السنة الثامنة، المجلد ٨، العدد ٢، pdf، ص٣٣٣–٣٣٤، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٥/١٧، على الموقع: https://journals.univ-batna.dz

(١٩) عبد الجليل بعاسو، الطاقة والأمن في الاتحاد الأوروبي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ٣، تخصص علاقات دولية – استراتيجية ومستقبليات، الجزائر، ٢٠٢٠، ص١٣٨–١٣٩.

[٢٠] غفران عبد الكريم توفيق، مصدر سبق ذكره، ص٣٨١.

[٢١] بلال ضياء الدين قراب وهادية يحياوي، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٩.

[٢٢] حسن الشاغل، مصدر سبق ذكره، ص٧-٩.

[٢٣] عبد السلام سايغي وسميرة ناصري، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٩-٣٠٠.

[٢٤] تم تبني مشروع خط نورد ستريم ٢ في عام ٢٠١٥م، أي بعد عام من ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، بحيث يربط هذا المسار روسيا وألمانيا عبر بحر البلطيق ودخل حيز الخدمة منذ أيلول ٢٠٢١م، فقد شهد تأخيرات بسبب العقوبات المسلطة على روسيا، ويبقى عملاق الغاز الروسي – شركة غاز بروم – المالك لخطوط هذا الأنبوب. وقد تباينت الآراء حوله بين مؤيد ومعارض له. فروسيا تقر بأنه مشروع اقتصادي ليس له ارتباط بالسياسة، بينما أمريكا ودول الاتحاد الأوروبي – باستثناء ألمانيا – يصفونه بمشروع الكرملين الخبيث الذي يهدف لتقويض أوكرانيا ويرسخ القبضة الروسية الطاقوية على دول الاتحاد الأوروبي، بالنظر إلى أن خط الأنبوب هذا سيلحق ضرراً بخطوط الأنابيب الأوكرانية يعني خسارة الأخيرة مكانتها كمنطقة عبور. ينظر: بلال ضياء الدين قراب وهادية يحياوي، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٦-٣٣٧.

[٢٥] بلال ضياء الدين قراب وهادية يحياوي، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٨.

[٢٦] حسن الشاغل، مصدر سبق ذكره، ص١٣.

[٢٧] بلال ضياء الدين قراب وهادية يحياوي، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٦.

[٢٨] بلال ضياء الدين قراب وهادية يحياوي، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٩-٣٤٠.

[٢٩] حسن الشاغل، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

[٣٠] حسن الشاغل، مصدر سبق ذكره، ص١٦.

[٣١] محفوظ رَسول، الأمَن الطاقَوي الروسِي بين الفرص والقيود، pdf، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٥/١٥، على الرابط: http://www.asjp.cerist.de

[٣٢] أحمد قاسم حسين، العلاقات الأوروبية – الروسية في مجال الطاقة: ضغوط التعاون وصراع المصالح، مجلة سياسات عربية، العدد ٢٣، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٦، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة – قطر، ص٦٠.

[٣٣] أحمد قاسم حسين، مصدر سبق ذكره، ص٦٣.

[٣٤] عبد السلام سايغي وسميرة ناصري، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٢.

[٣٥] مركز الإمارات للسياسات، مستقبل قطاع الطاقة العالمي في ضوء التطورات الراهنة، مركز الإمارات للسياسات، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٥/١٥، على الرابط: http://epc.ae . وكذلك ينظر: أحمد قاسم حسين، مصدر سبق ذكره، ص٦٨.

المصادر

(١) أحمد جلال محمود عبده، السياسة الأمريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وانعكاساتها على حلف الناتو، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد السادس عشر، اكتوبر ٢٠٢٢، pdf، تاريخ الدخول: ٢٠٢٤/١٠/٢٢، على الرابط: https //jocu.journals.ekb.eg

(٢) أحمد سلطان، هل أخطأت أوروبا في ملف الطاقة وفقاً لمفهوم أمن الطاقة؟، مجلة السياسة الدولية، تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٥/١٧، على الرابط: https//siyasssa.org.eg.

(٣) أحمد قاسم حسين، العلاقات الأوروبية – الروسية في مجال الطاقة: ضغوط التعاون وصراع المصالح، مجلة سياسات عربية، العدد ٢٣، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.

(٤) بلال ضياء الدين قراب وهادية يحياوي، رهانات الأمن الطاقوي الأوروبي في ظل الأزمة الأوكرانية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، السنة الثامنة، المجلد ٨، العدد ٢، pdf، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٥/١٧، على الرابط: phtts://journals.univ-batna.dz

(٥) حسام إبراهيم، اللعبة الكبرى... الفاعلون الأساسيون في مسار الحرب الأوكرانية، في أحمد عاطف (تحرير)، الحرب الروسية – الأوكرانية: عودة الصراعات الكبرى بين القوى الدولية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢٣.

(٦) حسن الشاغل، تحول سياسات الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي وتداعياته على مستقبل أمن الطاقة الروسي (دراسة)، مركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية ، أيار/ مايو ٢٠٢٤، pdf، تاريخ الدخول: ٢٠٢٥/٥/١٠، على الرابط: https//www.dimensionscenter.net

(٧) حفيظة طالب، مكانة أوكرانيا في الفكر الجيوبوليتيكي الروسي، مجلة السياسة العالمية، المجلد ٦، العدد٢، السنة ٢٠٢٢.

(٨) خليل عزيمة، مسارات الحرب الروسية على أوكرانيا، أبعاد للدراسات الاستراتيجية، تموز/يوليو ٢٠٢٢، pdf، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٥/١٥، على الرابط: https//dimensionscenter.net

(٩) سليم بوكسين، الحرب الروسية – الأوكرانية في ميزان نظريات العلاقات الدولية، مجلة مدارات سياسية، المجلد ٧، العدد ١، ٢٠٢٣، pdf، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٧/١٨، على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz

(١٠) صحيفة العالم، روسيا تؤكد حقها في نشر سلاحها النووي في القرم، صحيفة العالم، العدد (٢٦٠٤)، الثلاثاء ٢ حزيران ٢٠١٥، (pdf)، على الموقع الإلكتروني: www.al-akhbar.com

(١١) عائشة إبراهيم الحوسني وأيمن الدسوقي، ورقة بحثية: آفاق الحرب الروسية – الجورجية في عامها الثالث، الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٧/١٨، على الموقع: https://apa-inter.com

(١٢) عبد الجليل بعاسو، الطاقة والأمن في الاتحاد الأوروبي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ٣، تخصص علاقات دولية – استراتيجية ومستقبليات، الجزائر، ٢٠٢٠.

(١٣) عبد السلام سايغي وسميرة ناصري، الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الأمن الطاقوي الأوروبي، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، السنة التاسعة، المجلد ٩، العدد ٢، جويلية ٢٠٢٤، pdf، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٥/٢٣، على الرابط: https://asjp.cerist.dz

(١٤) عبد العليم محمد، الحرب الروسية – الأوكرانية بين صلح "فرساي" وتمدد "الناتو" شرقاً، في: مجموعة باحثين، ملفات: الحرب الروسية – الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يوليو ٢٠٢٢، القاهرة– مصر.

(١٥) عدنان موسى، كييف روس... الجذور التاريخية للأزمة الراهنة، في: أحمد عاطف (تحرير)، الحرب الروسية – الأوكرانية: عودة الصراعات الكبرى بين القوى الدولية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي– دولة الإمارات العربية المتحدة.

(١٦) عزيز جبر شيال ومصطفى جعفر سفيح، أثر المتغيرات الإقليمية والدولية في الحرب الروسية – الأوكرانية ٢٠٢٢، المجلة السياسية والدولية، العدد ٥٧، pdf، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/١١/٢٢، على الرابط: https://ipj.uomustansiriyah.edu.iq

(١٧) عصام عبد الشافي، ورقة تحليلية: الحرب الروسية – الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، مركز الجزيرة للدراسات، ٣ أيار ٢٠٢٢، pdf، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٧/١٨، على الموقع: http://studies.algazeera.net

(١٨) عماد قدورة، محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب: أوكرانيا بؤرة للصراع، مجلة سياسات عربية، العدد٩، تموز ٢٠١٤.

(١٩) عمر سعداوي، الجزائر وأمن الطاقة الأوروبي في ظل التغيرات الجيوسياسية الراهنة، مجلة السياسة العالمية، المجلد ٧، العدد ٣، السنة ٢٠٢٣، pdf، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٥/١٠، على الرابط: https//asjp.cerist.dz

(٢٠) عمر سعداوي، أمن الطاقة في العلاقات الأورومتوسطية على ضوء الأزمة الليبية الراهنة: مقاربة القوة بالتسلل، pdf، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٦/١٧، على الرابط: http://dspace.nuiv-ouargla.dz

(٢١) غفران عبد الكريم توفيق، الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على أمن الطاقة الروسي – الأوروبي، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، السنة الخامسة، العدد ٢٠.

(٢٢) فادية عباس هادي، أهمية أوكرانيا الجيوستراتيجية بالنسبة لروسيا، المجلة السياسية والدولية، العدد ٦١، pdf، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٥/٩، على الرابط: https//iasj.rdd.edu.iq

(٢٣) فايزة يموتان، دبلوماسية الطاقة الروسية تجاه أوروبا، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٩، يوليو ٢٠١٧، المجلد ٥٢، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة– جمهورية مصر العربية.

(٢٤) لطفي مزياني، استراتيجيات الاتحاد الأوروبي لضمان أمن الإمدادات الطاقوية، مجلة المعيار، مجلد ٢٥، العدد ٥٣، السنة ٢٠٢١، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٥/١٦، على الرابط: http://dspace.univ

(٢٥) مايكل كوفمان وآخرون، عبر من عمليات روسيا في شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا، مؤسسة راند، ٢٠١٧، (pdf)، على الموقع الإلكتروني: www.rand.org

(٢٦) محفوظ رسول، الأزمة الأوكرانية ورهانات أمن الطاقة الروسية مع الإشارة لحالة الأمن الطاقوي الجزائري، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان – الأردن.

(٢٧) محفوظ رسول، الأمن الطاقوي الروسي بين الفرص والقيود، pdf، تاريخ الزيارة ١٥/٥/٢٠٢٤، على الرابط: http://www.asjp.cerist.de

(٢٨) محمد الكوخي، الأزمة الأوكرانية والصراع الشرق والغرب جذور المسألة ومآلاتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت – لبنان، تشرين الأول ٢٠١٥.

(٢٩) محمد مطاوع، تفسير السياسات الأمريكية –الأوروبية والروسية تجاه الأزمة الأوكرانية، مجلة سياسات عربية، العدد ١٣، آذار ٢٠١٥، الدوحة – قطر.

(٣٠) مركز الإمارات للسياسات، مستقبل قطاع الطاقة العالمي في ضوء التطورات الراهنة، مركز الإمارات للسياسات، تاريخ الزيارة ١٥/٥/٢٠٢٤، على الرابط: http://epc.ae .

(٣١) ميادة علي حيدر، أوكرانيا في الإدراك الروسي – الأمريكي – الأوروبي: دراسة في الأزمة الأوكرانية ٢٠١٤-٢٠١٨، مجلة قضايا سياسية، العدد ٦٠، السنة الثانية عشر، ٢٠٢٠، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد – العراق.

(٣٢) يوسف كامل خطاب، تطور الحرب الروسية – الأوكرانية في ظل تحديث العقيدة النووية الروسية، مركز الخليج للأبحاث، pdf، تاريخ الزيارة ١٥/٥/٢٠٢٥، على الرابط: https//grc.net